علم السَّنَد

عنوان مختصر للفصل الثالث (15 صفحة)

من كتاب

تحليل الأدلة والقرائن

النسخة الثانية – 2021

(ن1 2019 – رقم:31)

عمر "محمد فؤاد" أبو الرُّب

المراجع في هذا الفصل موجودة في صفحة المراجع في الكتاب الأصل

جميع الحقوق محفوظة

الفصل الثالث – علم السند هو من أهم الانجازات التي استفردت فيها الحضارة الإسلامية

علم السند هو علم الجرح والتعديل، وهو العلم الذي يبحث في عدالة الرواة وثبات الحديث. وهو علم لا مثيل له في الحضارات السابقة والحالية.

وكما ظهرت مجموعات من المسلمين اقتنعوا بمرتبة العقل فوق النقل (وهو الموضوع الذي ناقشناه في الفصل السابق)، فقد ظهرت مجموعات أخرى تدعو إلى رفض الأحاديث الشريفة والاكتفاء بالقرآن (أو رفض الأحاديث التي يَجدوها مخالفة للعقل). وكثير جدا من هؤلاء قد أخذوا هذا الرأي لِما وجوده من تناقضات بين كثير من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول عليه السلام. وغلبة ظن المؤلف أن كثيرا من هؤلاء قد أخذ هذا الرأي لعدم معرفته للحيطة والجهد الذي بذله علماء الحديث في الجمع والتحقق من الأحاديث الشريفة. وهنا في هذا الفصل سنستعرض موضوع الأحاديث وسنشرح باختصار الكيفية التي قام بها المحققون بالتحقق من الأحاديث التي جمعوها، وكذلك سنستعرض جدالات البعض المتعلقة بموضوع الأحاديث.

ولكن يجب أن نبدأ الحكاية من بداية الأسانيد: فقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه أن بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ جاء "إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ [أي لا يستمع] لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَالِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: " إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ".

وكذلك ذكر مسلم في مقدمة صحيحه رواية عن بن سيرين: "إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ". وكذلك ذكر عن ابن سيرين:"لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ".

والرواية السابقة كانت بداية ظهور مصطلح "أهل السنة"، وهو يُمثل مجموعة من العلماء الذين التزموا في جمع الأحاديث والتحقق من السند، والقيام بتفسير الأحاديث ببعضها. ومن المفيد هنا ذِكْرُ مقولة مشهورة لعبد الله ابْنَ الْمُبَارَكِ (حوالي 150 هجرية): "إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصِحَّ لَكَ الْحَدِيثُ فَاضْرِبْ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ" ومقولة مشهورة للإمام أحمد (حوالي 200 هجرية): "الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا".

ومن الضروري التنبيه هنا أنه في أواخر العهد الأموي انتشرت أحاديث كثيرة جدا وكاذبة عن الرسول عليه السلام، وانقسم الناس إلى ثلاثة فرق:

- فريق قرر التخلي تماما عن الأحاديث، والاعتماد فقط على القرآن. والظاهر أن هذه الفكرة بدأت من الخوارج.
- وفريق قرر تحكيم العقل: فما خالف عَقْلَهُم رفضوه، وما توافق مع عقلهم قبلوه. ومن نافلة القول أنهم إذا وجدوا حديثا يخالف النص القرآني (حسب فهمهم) فَهُم سريعون في رفض هذا الحديث. والظاهر أن هذه الفكرة بدأت مع المعتزلة.

- والفريق الثالث أخذ في دراسة الأحاديث اعتمادا على السند، ورفضوا رد الأحاديث (بحجة التعارض بينها وبين نصوص أخرى) إلا بعد دراسة مستفيضة وضمن قواعد محددة (وليس بناء على الارتجالية والمزاج).

والفريق الثالث هو الذي واجه المعتزلة في أفكارهم (كما شرحنا في الفصل السابق، وكان قائدا المواجهة وقتها عبد الله الكُلَّابي وأحمد بن حنبل)، وهؤلاء تم تسميتهم بـ "أهل السنة"؛ وذلك تمييزا لهم عن المعتزلة الذين كانوا يُسَمُّون أنفسهم بـ "أهل التوحيد". وانتشر اسم "أهل السنة" كثيرًا بعد أن اتبع أبو الحسن الأشعري أفكار عبد الله الكُلَّابي.

والفريق الأول والثاني ما زالا موجودين إلى وقتنا الحاضر، ولكن ليس لهما حزب سياسي أو حركة اجتماعية محددة، وإنما هم مجموعات من الناس تتوافق أفكارهم. والفريق الأول يتم تسميتهم عموما بالقرآنيين، والفريق الثاني يتم تسميتهم عموما بالعقلانيين.

ومع أن هذا الموضوع قد أُشبع نقاشا من الفريق الثالث إلا أنه من المناسب هنا إعادة التنويه لأهمية السنة النبوية في التشريع (وهذا يتعلق بالرد على أفكار الفريق الأول: القرآنيين):

- قوله تعالى: "قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ" (32 – آل عمران).
- بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (44 – النحل).
- وقوله: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (59 – النساء).
- وقوله: "مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا" (80 – النساء).
- وقوله: "لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (63 – النور).
- وقوله: "مَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً" (جزء من 36 – الأحزاب).
- وقوله: "وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا" (جزء من 71 – الأحزاب).
- وقوله: "وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (4) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ (5 – النجم).
- وقوله: "وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا" (جزء من 7 – الحشر).

وكذلك فإن هناك أحكاما كثيرة ليست موجودة في القرآن: فأوقات الصلاة وعددها وأركانها وطريقتها ليست موجودة في القرآن، وإنما مما بَيَّنَه الرسول عليه السلام (راجع آية النحل السابق ذكرها)، وكذلك أحكام وأركان الحج وأحكام وشروط الزكاة وغيرها الكثير. وهناك نقطة جميلة نَبَّهَ لها أحد البرامج في اليوتيوب أن أكل الميتة حرام في القرآن ولكن ميتة السمك والجراد قد تم استثناؤهما من خلال السنة، وأن أكل الدم حرام في القرآن ولكن الكبد والطحال قد تم استثناؤهما من خلال السنة.

وضمن جدالات القرآنيين (قديما وحديثا) فهم يرون أن معظم الأحاديث ظنية (حيث إنها قد نُقلت عن أفراد، وقد يُخطئ الفرد أو ينسى، ولذا فالنقل ليس قطعيا)، وبالتالي فإنه لا يحق الاعتماد عليها. وكأنهم يفسرون ذلك بقول الله تعالى:"إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَىٰ (27) وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا" (28 – النجم).

ولكن هذه الفكرة تخالف الشرع وتخالف المنطق العام (أي تخالف ما اعتاد الناس القيام به): فقد أرسل الرسول عليه السلام في كثير من المرات رجلا واحدا للأمصار والقبائل للقضاء والتعليم. فإرسال رجل واحد يدل على صحة الأخذ بغلبة الظن. وكذلك فإن المعظم الأعظم من قراراتنا في حياتنا اليومية لا تعتمد على اليقين، وإنما تعتمد على غلبة الظن أو الظن وحتى غلبة التخمين: فقراراتنا الإدارية (أي القرارات التي تتعلق بأعمالنا وبيعنا وشرائنا وغيرها) وقراراتنا الطبية (أي القرارات المتعلقة بصحتنا وأدويتنا وغيرها) وتبنياتنا السياسية كلها تعتمد على الظن وغلبة التخمين.

وأما الظن فإن له عدة معانٍ في اللغة ومنها: "الاستقراء والاستنباط"، والتحزير (وهو أخذ أحد الاختيارات بشكل عشوائي)، واتباع الهوى (أي الاقتناع بما يهواه الشخص)، والشك، إلخ. ولهذا فإن السياق هو الذي يُحدد معنى الظن في الآيات. فمثلا:

- قول الله تعالى: "وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا" (53 – الكهف)، فإن الظن هنا تعني غلبة ظن مؤكدة.

- وقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ" (جزء من 12 – الحجرات)، فإن الظن هنا هو الشَّك.

- وقوله تعالى: "وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا" (157 – النساء)، فإن الانتقاد في الآية (ضمن وجهة نظر المؤلف) هو قيام اليهود بالتأكيد أنهم قتلوا المسيح ولكن الأدلة التي اعتمدوا عليها تخمينية وليست يقينية. أي أن الشخص الذي يقتنع في أمر تخميني ولكنه يقول: تخميني في كذا هو كذا، فهو صادق وأمين في وصفه، حتى وإن ظهر أن وصفه غير صحيح. ولكن الذي يقتنع في أمر تخميني ولكنه يقول: المؤكد واليقيني أن كذا هو كذا (وربما يزيد في تأكيده ويقول بالعامية: وبحلق شواربي إذا لم يكن هذا صحيحا) فهو غير صادق ولا أمين في وصفه وإن ظهر أن وصفه صحيح.

- وقوله تعالى: "سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ" (148 – الأنعام)، فإن الظن هنا هو الهوى؛ حيث لا وجود لأي قرينة على قولهم.

- وقوله تعالى: :"إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَىٰ (27) وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا" (28 – النجم) فإن الظن هنا تعني الهوى والتحزير؛ حيث تتعلق الآية باقتناع المشركين أن الملائكة هم إناث، دون أن يكون عندهم دليل أو سابقة علم.

وأما الرد على أفكار الفريق الثاني: العقلانيين:

- فقد قال الله تعالى: "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا (83 – النساء).

- وقوله: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا" (135 – النساء).

- وقوله: "وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ" (49 – المائدة).

- وقوله: "وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ" (119– الأنعام).

- وقوله: "وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا" (28 – الكهف).

- وقوله: "فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ" (16 – طه).

- وقوله: "إِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" (50 – القصص).

- وقوله: "بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ" (29 – الروم).

- وقوله: "يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ" (26 – ص).

- وقوله: "ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ" (18 – الجاثية).

- وقوله: "أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُم" (14 – محمد).

- وقوله: "وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ" (16 – محمد).

ووجهة نظر المؤلف أن الشخص الذي يقرأ الحديث ويقرر من وحي خاطره أن هذا الحديث يتعارض مع العقل (أي يتعارض مع مسلماته والفرضيات التي يحملها)، ويقرر رفض الحديث دون بحثٍ وجمعٍ للقرائن؛ فإن هذا هو اتباع الهوى واستخدامه في الأحكام الشرعية.

ولنكن هنا واضحين: نحن هنا لا ننتقد الشخص إذا قال إنه يشعر أن الحديث فيه مشكلة، أو إنه لا يرتاح للحديث لأنه يظهر أنه مخالف للنصوص الأخرى، أو إنه (ضمن المعلومات المحدودة لديه) فإن هذا الحديث يظهر متعارضا مع النصوص الآخرى،، فكل ما سبق هو وصف يتعلق بالواقع (أي أنه يشعر كذا، أو أنه غير مرتاح، أو ضمن النظرة الابتدائية فإن كذا هو كذا)، وهذا الوصف ليس قرارا، وإنما مجرد نظرة ابتدائية.

ولكن حديثنا هو عن الشخص الذي لم يبحث الأمر ولم يدرسه ويقوم باتخاذ القرار المتعلق بتفسير القرآن وصلاحية الحديث الشريف ارتجالًا وبناء على مفاهيمه التي يحملها.

وإذا نظرنا إلى أعماله فإنه ربما إذا مرض ابن له فسيقوم باستشارة الطبيب، ثم يستشير طبيبا آخر، وآخر حتى يرتاح ويتخذ القرار. أي أن هذا الشخص يقوم في هذا الموضوع (مرض الابن) ببذل الجهد في جمع الآراء والمقارنة بينها حتى يرتاح لرأي معتمد موثوق، ثم يتخذ القرار. ولكنه في موضوع كتاب الله وأحاديث رسوله لا يتصرف بنفس الجدية، بل يكفيه ما عنده من معلومات!

بل إن المحترف إذا اتخذ قرارا ارتجاليا (أي دون بحث ودراسة) في موضوع حساس (ولكنه ليس طارئا) فإنه يتم انتقاده بشكل شديد. مثال ذلك قيام الطبيب باتخاذ قرار طبي في موضوع حساس دون دراسة، فهذه مشكلة حقيقية وخصوصا إذا ظهر خطؤه. وكذلك المحقق في الجريمة إذا اتخذ قرارا ارتجاليا بالقبض على شخص واتهامه بالجريمة، فإن هذا التصرف منتقد وخصوصا إذا ثبت أن هذا الشخص بريء.

وهنا يكون السؤال ... تفسير القرآن والأحاديث ورد الأحاديث هل هو موضوع حساس أم هو موضوع سطحي غير مهم؟ فإذا كان هذا الموضوع حساس مهم فالأولى أن نتصرف في هذا الموضوع كما نتصرف في المواضيع الحساسة المهمة الأخرى.

ولا أبالغ إن قلتُ: إن بعض العقلانيين يكون في جلسة ونس، على طاولة نرد، واضعا قدما فوق قدم، يده اليمنى على فنجان قهوة، واليسرى على أرجيله، ويسمع حديثا لم يبحث فيه ولم يدرسه وليس عنده علم عميق فيه، فيقول من وحي الخاطر: "هذا الحديث يتعارض مع القرآن، ولهذا فهو مرفوض، وانتهى". وهذا التصرف لا يحق ولا يليق بموضوع مهم جدا يتعلق بكتاب الله وسنة نبيه.

وهذا لا يعني أبدا عدم النظر في التعارضات التي تظهر بين النصوص، بل يجب بحث هذه التعارضات واتخاذ القرار بشأنها، ولكن ضمن منهج وقواعد محددة.

وضمن ما يفهمه المؤلف فإنه إذا ظهرت التعارضات بين النصوص (أو بين نصوص ومنطق الأمور) فإننا نبدأ بجمع القرائن ونحاول التوفيق بين النصوص ضمن قواعد لغة العرب الأقدمين. وإذا لم نُوَفَّق في توفيق مريح نقوم بالتغليب والتأويل؛ وذلك باعتماد النصوص التي نجدها أكثر وضوحا وصراحة من النصوص الأخرى، ومن ثُمَّ نستخدم هذه النصوص في تأويل النصوص المعارضة بما يتوافق مع لغة العرب الأقدمين. وإذا لم نستطع التأويل فإننا في النهاية نرد الحديث (أي نعتبر أن الرسول عليه السلام لم يقله وإنما ربما وصل إلينا عن طريق خطأ أو نسيان أحد الرواة) على أساس أن هذا الحديث يتعارض مع نصوص أقوى منه، ولكن هذا يتم بعد فحص وتمحيص كافيين لسند الحديث والقرائن الأخرى.

وأما القيام بتفسير النصوص ورد الأحاديث بشكل ارتجالي دون بحث أو دراسة فهذا (ضمن وجهة نظر المؤلف) هو اتباع للهوى. وهذا لا يحق ولا يستقيم في موضوع يمكن اعتباره شديد الأهمية.

وهناك تَجَنٍّ آخر يتعلق بالأحاديث الشريفة مصدره المستشرقون الأجانب وهو أنهم يعتبرون الأحاديث الشريفة (وبعضهم يعتبر القرآن كذلك) قد تم نقله مشافهة وبالتالي فهذه الأحاديث غير معتبرة. وبعض هؤلاء يحملون الشهادات العالية في التاريخ، وقولهم هذا فيه عدم المصداقية في التحليل وعدم الأمانة الاحترافية. وسننظر إلى هذا الموضوع من زاويتين: الزاوية العامة والزاوية الخاصة.

الزاوية العامة: المعظم الأعظم من معلوماتنا التاريخية هي معلومات ظنية وتخمينية، وقد وصلت إلينا عن طريق المشافهة إلى أن تم تسجيلها. وكثير جدا من الوثائق المسجلة (من كتب ونقوش) لا نعلم حقيقةً من سَجَّلها وما هي درجة مصداقيتها. وإنما الأمر هو جمع المعلومات المتوفرة وضرب بعضها ببعض وذلك للخروج بتحليل ذي مصداقية.

> وضرب المعلومات هنا يعني: المقارنة بين المعلومات، والانتباه للتشابه والاختلاف، وتحديد النقاط المنسجمة مع السياق والخارجة عنها، وذلك للخروج بتحليل ذي مصداقية. والمقصود بالسياق هنا هو الترابط العام للمعلومات وانسجامها مع المنطق العام للأحداث ذات العلاقة.

فمعلوماتنا عن اليونان هي معلومات نُقِلت شفاهة حتى قام المؤرخون اليونان بتسجيلها في كتبهم، ولا نعلم أي معلومة عن مصادر هؤلاء المؤرخين. وكذلك معلوماتنا عن السومريين والأشوريين والكلدانيين والفرس. وأما معلوماتنا عن المصريين القدماء فهي مبنية وبشكل كبير على النقوش المتوفرة. وهناك الكثير من النقوش لا نعلم بالضبط من نقشها ولحساب من! وأما النقوش الملكية (أي التي تأتي بأوامر وتوجيهات ملكية) فلا يوجد ضمانة أن المعلومات في هذه النقوش موضوعية (أي صادقة أمينة).

وحتى المعلومات التي نأخذها ونعتمد عليها في حياتنا اليومية والاجتماعية فإنها تكون شفاهية حتى يتم تسجيلها، وكذلك التحليلات السياسية التي نقرؤها ونسمعها في الأخبار، فكثير منها يعتمد على معلومات شفاهية جاءت من مصادر غير مكشوفة.

والذي نريد أن نقوله هنا أن المعظم الأعظم من معلوماتنا وقراراتنا يعتمد على معلومات ظنية وتخمينية. وهذا التاريخ الذي درسه واحترفه ويتبناه هؤلاء المستشرقون إنما جاءهم من مصادر ظنية وتخمينية، وبالتالي عندما يقولون إن وجود الرسول عليه السلام وأحاديثه غير مؤكدة، ولكنهم يُؤكدون وجود الاسكندر المقدوني ويؤكدون وجود كورش الفارسي ويؤكدون معركتي كانا وزاما؛ فهذا ليس أمانة في التحليل ولا الاحتراف.

الزاوية الخاصة: مع أن الأحاديث الشريفة قد نُقلت شفاهة (كما هي معلومات التاريخ للحضارات الأخرى) إلا أن المسلمين قد نقلوا هذه المعلومات بطريقة ليس لها مثيل حتى اللحظة. وعندما يأتي بعض المستشرقين ويقولون إن الأحاديث نقلت شفاهة فهذا يُمثل نصف الحقيقة (وفي كثير من الأحيان تكون نصف الحقيقة أسوأ من الكذب). فالأحاديث لم تُنقل شفاهة فقط، وإنما تم نقلها بالسند حتى تم توثيقها في الكُتُب، وهذا النقل ليس له مثيل في تاريخ الحضارات. والسند هو تحديد مصدر الرواية (وفي الأحاديث فإن المصدر عموما يكون الرسول عليه السلام) ومن

سمعه عن المصدر، وهكذا حتى تصل إلى المحقق الذي وثقها في كتابه، أي أن السند المُوَثَّقُ يكون عن المحقق (الذي سجل الرواية) عن فلان عن فلان عن فلان .... عن مصدر الرواية.

وللتنبيه فإن هناك بعض المعلومات التي تم نقلها بالسند في الحضارات السابقة والحالية، ولكن هذه استثناءات وليست الظاهرة العامة. وأما الأحاديث الشريفة فقد تم نقلها جميعًا بالسند، وأي حديث لا سند له فهو مرفوض. وهذا الحجم من المعلومات التي تم نقلها سندا ليس له مثيل في تاريخ الحضارات حتى هذه اللحظة.

والسند ذو الثقة يرفع كثيرا من ظنية الرواية، وعندما تكون هناك عدة أسانيد للرواية الواحدة؛ فإن ظنية في الرواية تتضاعف، وهذا ليس وهما وخيالا وإنما أمر يُمكن توضيحه بشكل واقعي:

لنفترض أن جاءك صديق صادق (أي أن خِبْرَتك السابقة عنه أنه صادق)، وأخبرك أنه شاهد البارحة حادث تصادم بين دبابة وزرافة في وسط المدينة. وهنا قد تستغرب هذه القصة وتقول في نفسك: هذه القصة فيها مشكلة؛ فلماذا هناك دبابات في المدينة، ومن أين جاءت الزرافات إلى وسط المدينة. وهنا أنت لا تُكَذِّب صديقك ولكنك ربما لا تأخذ روايته مأخذ الجد (فربما أخطأ أو أساء فَهْمَ الواقعة). ولكن إن جاءك صديقان صادقان آخران وأخبراك أنهما شاهدا الرواية نفسها؛ فهنا تصدق الرواية وتبدأ بضرب الأخماس والأسداس عن أسباب وجود الدبابات والزرافات في وسط المدينة.

وفي القصة السابقة نحن نتحدث عن موضوع خارج السياق العام (فوجود الدبابات والزرافات في وسط المدينة ليس بالأمر الطبيعي)، ووجود أكثر من شاهد للواقعة يضاعف من الظنية في حدوثها. وكذلك الأسانيد ذات الثقة؛ فإذا تعددت الرواية (باللفظ أو المعنى) فإن الظنية في الرواية تتضاعف كثيرا.

والسند الواحد يتعلق بمجموعة من الرواة إلى مصدر الرواية، ويكون للرواة سندان إذا كانت هناك مجموعتان من الرواة إلى المصدر بحيث لا يكون هناك راوٍ مشترك بين المجموعتين (إلَّا مصدر الرواية)، فمثلا: السند الأول للرواية: عن أ عن ب عن ج عن الرسول عليه السلام، والسند الثاني للرواية نفسها: عن س عن ص عن ع عن الرسول عليه السلام. فما سبق هو سندان ليس فيهما راوٍ مشترك.

وهناك الكثير من الأحاديث التي لها سندان وثلاثة وأربعة وأكثر. ولهذا السبب فإن الظنية في ثبات هذه الروايات تكون أقوى بكثير من الظنية في المؤرخات اليونانية والرومانية لأننا نعلم (وربما نثق) بمؤرخي اليونان والرومان ولكننا لا نعلم مصادرهم (أي الأشخاص الذين أخذوا عنهم القصص والتاريخ).

وكان على هؤلاء المستشرقين (إن أرادوا الالتزام بالصدق والأمانة) أن يُنوِّهوا لموضوع السند في شفاهية نقل الأحاديث، ويقوموا (قبل اصدار أحكامهم) بتجارب إحصائية موضوعية لتحديد مستوى الظنية في المعلومات المنقولة عن طريق السند، وعندها من الممكن أن يتم مناقشة نتائجهم في ذلك. وأمَّا أن يأتي أحدهم حاملا الشهادات الكبرى في الدراسات التاريخية ويقول إن الأحاديث النبوية نُقلت شفاهة وبالتالي فيها الشك فهو قول يجافيه الصدق والأمانة؛ وذلك لأنه استخدم مقاييس في الأحاديث تختلف عن المقاييس التي يستخدمها في تبنياته لتاريخ الحضارات الأخرى، ولأنه لم يُنَوِّه ولم يدرس ولم يضع في معادلاته تأثير علم السند في ظنية الأحاديث.

ومن المفيد جدا هنا القيام بشرح سريع ومختصر لعلم السند (علم الجرح والتعديل) وذلك لتبيان الجهد الذي قام به المحققون عبر الأجيال:

يمكن اختصار الشرح بالقول إن الحديث له خمس مجموعات: الصحيح والحسن والضعيف والمتروك و"البين بين":

- والصحيح هو الحديث المرفوع الذي نقله الثقة (العدل) الضابط عن الثقة الضابط (إلى أن يصل إلى الرسول عليه السلام).

  - والمرفوع تعني أنه لا يوجد انقطاع في السند؛ فإذا كانت الرواية عن أ عن ب عن ج، ولكن ثبت أن ب لم يُدرك ج ولم يُقابله فهذا يعني وجود راوٍ مجهول بين ب و ج، وبالتالي يوجد انقطاع في السند.
  - والثقة هي عدالة الراوي؛ وهي تتعلق بالصدق والوفاء والأمانة والالتزام بالفرائض الدينية واجتناب الموبقات والمعاصي والتنزه عن السخائف والصغائر التي لا تليق بالعلماء.
  - والضبط وهو قوة الحفظ واستمراريتها.

- والحَسَن وهو الحديث الذي نقله الرواة الثقات ولكن ضبط أحدهم في السند أقل درجة من رواة الحديث الصحيح. وتجد علماء السند يَصِفون راوي الحسن أنه: صدوق، لا بأس به، إلخ.

- والضعيف: وهو الحديث الذي في سنده راوٍ ضعيف الحفظ، أو مجروح العدالة، أو مجهول الراوي، أو مجهول الحال، أو كان السند مقطوعا.

  - والراوي المجهول يكون عندما نجد حديثا مرويًّا عن أ عن ب عن ج، ولكن لا يُعرف بالضبط من هو ب.
  - والمجهول الحال هو الذي تم ذكره في كتب التحقيق ولكن دون أن يتم تحديد حاله من حيث العدالة والضبط.
  - والسند المقطوع هو ما ذكرناه سابقا عن وجود راوٍ لم يتم ذكره في السند. وهناك أنواع للمقطوع، وجميعها محكوم بالضعف إلا المُرسَل والذي هو "بين بين".

- والمتروك: وهو حديث ثبت أن أحد الرواة في السند فاقد للعدالة (كأن يكون مشهورا بالكذب والتشويه إلخ).

  انتبه هنا ... إذا كان هناك حديث وفي سنده ضعف (مثلا راوٍ مجهول الحال أو متروك)، ولكن كان هناك سند صحيح آخر للحديث نفسه (أي مجموعة أخرى من الرواة الثقات)، فإن السند الأول يتم تركه ويتم الاعتماد على السند الثاني. أي أن ضعف السند الأول لا يُؤثر على الأسانيد الأخرى إن وجدت.

- والحديث "البين بين": وهذا وصف من المؤلف وذلك لأن بعض الفقهاء يأخذون هذه الأحاديث ويعتبرونها حجة، وآخرين يُضَعِّفونها. وبالتالي فإن أحاديث "البين بين" هي الأحاديث بين الصحيح والضعيف، وهما نوعان: المرسل والإدلاس:

  - والمرسل هو الحديث الذي رواه التابعي عن الرسول عليه السلام ولم يتم ذكر الصحابي الذي سمع الحديث من الرسول عليه السلام. وبالتالي فالحديث مقطوع ولكن في طرفه الأول، ولهذا فإن كثيرا من الفقهاء

يعتمدون الحديث المرسل إذا كان التابعي ثقة ضابطًا. ويجب التنبيه أن الإرسال لا يجرح الراوي وإنما قد يجرح الرواية إذا ظهر التعارض، إذ إن الرواية المرسلة أقل قوة من الرواية الصحيحة.

- وأما الإدلاس ... فإن كلمة "إدلاس" هي كلمة **خاطئة تماما** من حيث الصياغة اللغوية، والكلمة المعتمدة عند علماء الحديث هي: "التدليس"، ولكن المؤلف اختار استخدام الإدلاس (هنا وفي كتب سابقة) وذلك لأن كلمة "تدليس" فيها إيحاء بالسوء والتشويه، وهذا الإيحاء غير صحيح؛ فهناك عدة فقهاء عدول ثقات ذوي ضبط كبير وقد تم وصفهم بالتدليس، ومنهم: الحسن البصري والأعمش (سليمان بن مهران) وسفيان الثوري؛ فرتبة هؤلاء عن ابن حجر هي التالي: سفيان الثوري: ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس، الأعمش:ثقة حافظ ورع ولكنه يدلس، الحسن البصري ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس.

والإدلاس (حسب ما يفهمه المؤلف) يتعلق بطبيعة مقبولة عند العرب الأقدمين ولكنها غير مقبولة عند المحققين، وهي العبارات الاعتراضية في جلسات السرد والإرشاد والتدريس؛ إذ كان من الطبيعي في سرد القصص ووضع الوعائظ ورود العبارات الاعتراضية (وهذا ضمن طبيعة العرب في سرد القصص)، وكان يُنتبه للعبارات الاعتراضية من السياق. ولكن مع دخول الكثير من الناس غير العرب إلى الإسلام فإن الكثيرين لم يكونوا يمتلكون مهارة التمييز للعبارات الاعتراضية. وهنا جاء انتباه المحققين لهذا الأمر، وقاموا بتمييز الفقهاء الذين كانوا يذكرون الأحاديث الشريفة ضمن سردهم للقصص دون التنبيه للعبارات الاعتراضية.

ولوضع المثال لما سبق فانظر إلى شروحات الشيخ متولي الشعراوي؛ فستجده يقرأ الآية، ثم يتوقف ويشرح (دون أن يقوم بالفصل بين الآية والشرح)، ثم يعود للآية وهكذا. ونحن على قدرة عالية لتمييز الآيات عن العبارات الاعتراضية؛ لأنه عندما يقرأ الآيات تكون عيناه على القرآن، وعندما يشرح تكون عيناه على الحضور، وكذلك فإن اللغة في قراءة الآيات تكون الفصحى، وفي العبارات الاعتراضية تكون اللهجة العامية. وبالتالي لا توجد أي مشكلة في تمييز العبارات الاعتراضية في حديث متولي الشعراوي. ولكن هذه الطبيعة التي يستخدمها الشعراوي هي نفسها الطبيعة التي كانت عند بعض التابعين في السرد والتدريس، ولغتهم في السرد كانت الفصحى، وبالتالي نستطيع أن نستنتج أن الجمهور قد لا يُميز بين الأحاديث والعبارات الاعتراضية.

وهنا يجب الإشادة بعلماء الحديث الذين لم يتوانوا عن وصف بعض العدول الثقات بالإدلاس، فهذا يدل على الجدية التي تميز بها علماء الحديث.

والتفسير السابق للإدلاس هو ما فهمه المؤلف، ويجب التنبيه أن هناك تفسيرا آخر للإدلاس يتعلق بالتَّعمد في تشويه المتن أو التعمد في تشويه السند، ولكن هذا لا يُمكن أن يكون متوافقا مع العدالة والورع. ومن يقوم بتعمد التشويه فإنه يتم جرح عدالته دون الحاجة للقول إنه من المدلسين. أما وقد تم وصف الراوي بالعدالة والثقة والثبات والورع ثم يتم وصفه بالإدلاس فالتفسير الوحيد لذلك هو ما سبق ذكره.

والأحاديث الصحيحة يكون بعضها أقوى من بعض؛ فالأحاديث التي سندها محادثة (أي حدثنا فلان حدثنا فلان) تكون أقوى من أحاديث العنعنة (أي عن فلان عن فلان).

وكذلك فإن الأحاديث الصحيحة تنقسم إلى عدة أنواع من حيث تعدد الأسانيد:

- الغريب، وهو الحديث المروي عن سند واحد عن الرسول عليه السلام.
- العزيز: وهو الحديث المروي بسندين عن الرسول عليه السلام (أي مجموعتين من الرواة ليس بينهما راوٍ مشترك).
- المستفيض: وهو الحديث المروي بثلاثة أسانيد عن الرسول عليه السلام.
- والمتواتر: وهو ما تمت روايته بعدد كبير من الأسانيد. وهناك من يجعل التواتر أربعة أسانيد فأكثر، وهناك من يجعل التواتر ستة أسانيد فأكثر (وبالتالي فالمستفيض عندهم من ثلاثة إلى خمسة أسانيد) وهناك من اشترط عددا أكبر من ذلك.

وللتنبيه فإنه يتم تسمية المستفيض عند بعض علماء الحديث بـ "المشهور"، ولكن "المستفيض" أولى لأن مصطلح "المشهور" قد يُطلق على الحديث الذي اشتهر بين الناس بغض النظر كان صحيحا أو غير صحيح. وكذلك فإن البعض يرى أن حديث "خبر الآحاد" هو الحديث الغريب، في حين البعض الآخر يرى أن "خبر الآحاد" يشمل الغريب والعزيز والمستفيض.

وهناك علل (مشاكل) قد تظهر في الحديث الصحيح وتجعله ضعيفا، أي أن الحديث مروي عن الثقات، لكنَّ فيه مشكلة (سندا أو متنا) تجعله قابلا للرد (وذلك إذا لم يكن للحديث سند آخر يعالج هذه المشكلة، وسنضع بعض الأمثلة من خبرة المؤلف في هذا الموضوع لاحقا)، ومن هذه المشاكل:

- الاضطراب، وهو عندما تأتي الروايات عن الراوي، ولكن فيها اختلافات جوهرية، ولا يوجد ما يُرجح احدى الروايات عن الأخرى.

فمثلا إذا كان هناك رواية ثقات مروية عن أ عن ب عن ج عن د، ورواية ثقات أخرى (في نفس الموضوع) عن س عن ص عن ج عن د، ولكن الروايتين فيهما اختلاف فإن هذا يُسمى اضطرابا.

- الشذوذ: وهو عندما تأتي رواية من راوٍ مقبول (مثلا صدوق) تكون مخالفة (متعارضة) مع رواية أخرى لراوٍ أعلى منه رتبة (مثلا ثقة ضابط).
- العلة القادحة: وهو سبب خفي يقدح في الحديث مع أن الظاهر منه السلامة، ولا يتم الانتباه لهذه العلة القادحة إلا بعد الدراسة والتمحيص.

وما سبق هو مختصر في علم السند والحديث، ويظهر فيه الجهد الذي بذله علماء الحديث في بناء هذا العلم؛ فلم يكن العلماء ينظرون إلى الرواة وتاريخهم فقط، وإنما ينظرون كذلك للروايات الخارجة عن كل راوٍ، ويضربونها ببعض (أي يقارنون فيما بينها وينتبهون للتشابه والاختلاف وينتبهون لأي نقطة خارجة عن السياق)، ومن هذا الجهد يتم الانتباه إلى صفات الراوي (في الضبط) بالإضافة إلى الصفات الأخرى المذكورة في كُتُبِ سابقيهم.

وهنا نرجع إلى نقطة ذكرناها عدة مرات في هذا الفصل ... المعظم الأعظم من قراراتنا الإدارية والطبية والتعليمية، والمعظم الأعظم من تبنياتنا في التاريخ وتحليلاتنا السياسية تعتمد على غلبة الظن والظن وغلبة التخمين. وضمن هذه الحالة فإن درجة الظنية في الأحاديث الصحيحة المُحَقَّقَة هي أعلى بكثير (ضمن وجهة نظر المؤلف) من درجة الظنية لتبنياتنا التاريخية والسياسية والإدارية. وبالتالي إذا كنا نعتبر أن تبنياتنا التاريخية والسياسية والإدارية هي تبنيات ذات مصداقية، فإنه من الأولى القول إن الأحاديث الصحيحة المحققة هي أحاديث ذات مصداقية عالية في الثبوت.

وهنا سنضع بعض الاحاديث التي درسها المؤلف ووجد فيها مشكلة:

حديث المصالحة عن الحسن البصري عن أبي بكرة يقول:"رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين". رواه البخاري والترمذي والنسائي وأبو داوود وأحمد. وقد بحث المؤلف موضوع البغي في كتاب سابق (سياسات الأمم ولعبة الأقدار) ووجد المؤلف أن هذا الحديث قد يتعارض مع آية البغي: "وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" (9 – الحجرات). فالآية تطلب قتال الباغي حتى يفيء إلى أمر الله، ولكن الذي حدث هو تصالح سيدنا الحسن عليه السلام دون رجوع الباغي إلى الحق (ونحن هنا لا نقول إن الحسن عليه السلام قد ارتكب معصية، ولكننا نقول إن الحسن قد خالف الأولى).

وبالتالي وضمن النظرة الابتدائية فإننا نستطيع القول إن حديث المصالحة قد يخالف نص الآية، وكذلك فإن التَّبعات التي حدثت للمسلمين من صلح الحسن عليه السلام مع معاوية كانت لها أثار مدمرة (ضمن وجهة نظر المؤلف) على العالم الإسلامي.

ولكن النظرات الابتدائية لا تكفي للتوقف عند الحديث، وإنما يجب دراسة الحديث نفسه.

ومن دراسة الحديث تبين التالي:

- رتبة الحسن البصري عند ابن حجر (وغيره): ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس. والإرسال والإدلاس لا يجرح الراوي ولكنه قد يجرح الرواية.
- حديث المصالحة لم يشتهر إلا من حسن البصري عن أبي بكرة. وتوفى أبو بكرة عام 52 هجرية، في حين كان الصلح بين الحسن ومعاوية في عام 40 هجرية. وهنا مشكلة (ضمن قاعدة أبي حنيفة التي ذكرناها في أول الفصل السابق) وهي أن هذا الحديث يجب أن ينتشر وبشكل كبير بعد الصلح، وأما أنه لم ينتشر إلا عن تابعي فهذا يضع نقطة تساؤل عالية.

وبالتالي عندنا عدة قرائن: التعارض الظاهري مع الآية، ورتبة الحسن البصري، وقاعدة أبي حنيفة. ولهذا كانت وجهة نظر المؤلف أن الحديث يمكن التوقف والنظر فيه.

وفي كتاب "الجن" وضعنا أدلة سميناها "الأدلة المانعة" وهي الأدلة التى تمنع قدرة الجن في تحريك الأشياء والتقمص في أجساد البشر ومنها: "إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا" (جزء من 76 – النساء)، وبوجد آيات أخرى تدل أن سلطان

الشيطان ضعيف. ونستطيع نستنتج أنه لو كان للشيطان (والجن) القدرة على تحريك وتغيير الاشياء والتقمص في أجساد البشر لكان لهم سلطان حقيقي. وكذلك وضعنا دليلا آخر من مقتضى الأعراف العامة: فلو كان يُمكن للشيطان تحريك الأشياء لوجب تعديل النظام القضائي لأن هذا الأمر يضع شبهة مانعة للحدود. وقد شرحنا هذه الأدلة بالتفصيل في الكتاب السابق. وكانت هناك عدة أدلة معارضة وقمنا بمناقشتها، وكان منها رواية عن تَحَدُّث الرسول عليه السلام مع الجن وأنه جعل أصحابه يرون أثار الجن وآثار نيرانهم، وهذا الحديث خبر آحاد رواه مسلم والترمذي وأحمد.

وعند دراسة الحديث تبين أن روايات مسلم والترمذي جاءت عنعنة (أي عن فلان عن فلان) عن داود (بن أبي هند دينار وهو ثقة متقن) عن الشعبي. فمثلا سند مسلم: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الأعلى عن داود عن عامر (الشعبي)، قال سألت علقمة. وفي الترمذي: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الأعلى عن داود عن عامر (الشعبي)، قال سألت علقمة.

ولكن تبين أن سند أحمد (بن حنبل) أقوى من سند تلك الروايات (حيث إن سنده محادثة؛ أي حدثنا فلان حدثنا فلان)؛ فسنده: حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا إسماعيل أخبرنا **داود** [2] وابن أبي زائدة المعني قالا حدثنا **داود** [1] عن الشعبي عن علقمة.

وهنا تظهر مشكلة في السند؛ فـ داود الثاني هو شيخ إسماعيل (ابن إبراهيم الأسدي) وبالتالي من المؤكد أن داود الثاني هو داود بن أبي هند دينار، ولكن من هو داود الأول؟ ولا يوجد أي شيخ مشهور لداود الثاني باسم داود، وإنما يوجد سبعة تلاميذ للشعبي باسم داود: ثلاثة ثقة، وواحد صدوق، وواحد مقبول، واثنان ضعيفا الحديث.

بالإضافة لذلك وجدنا رواية في مسلم عن ابن عباس يقول: "مَا قَرَأَ رَسُولُ اللّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– عَلَى الْجِنِّ وَمَا رَآهُمُ". ولكن يوجد في السند شيبان بن فروخ وهو عند ابن حجر: صدوق يَهِم.

وبالتالي وُجِدَ لدينا في الكفة الأولى الأدلة المانعة بالإضافة إلى مقولة ابن عباس، وفي الكفة المقابلة يوجد حديث له احتمال كبير أنه مروي عن شخص غير محدد. ووجهة نظر المؤلف أن الكفة الأولى أولى.

وضمن وجهة نظر المؤلف فإن قرينة واحدة (أي تعارض حديث ونص آخر) لا تكفي لرد الحديث وإنما الأمر بحاجة لعدة قرائن متعاضدة، ولا يتم الأمر إلا بدارسة سند الحديث دراسة مستفيضة.

وهنا نأتي لموضوعنا الأخير في هذا الفصل وهو يتعرض لموضوع الصحابة في تحليل السند:

وهنا فإننا نُقِرُّ أن المعظم الأعظم من المسلمين الذين عاشروا وصاحبوا الرسول عليه السلام هم متصفون بالعدالة الكاملة.

وهنا يجب الشرح ... لماذا قلنا المعظم الأعظم؟

من الواضح أن المعظم الأعظم من الذين هاجروا ونصروا الرسول عليه السلام قد رضي الله عنهم ورضوا عنه؛ وذلك لقوله تعالى: "وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ" (100 – التوبة)، وكذلك المعظم

الأعظم من أهل الشجرة (في غزوة الحديدية) قد رضي الله عنهم ورضوا عنه وذلك لقول الله تعالى: "لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا" (18 – الفتح).

ونقول المعظم الأعظم في أهل الشجرة لأن بينهم عبد الله بن أبي وهو زعيم المنافقين، وبالتالي النص في الآية يقصد المؤمنين من الجميع. ونقول "المعظم الأعظم ممن هاجر وناصر" وذلك لوجود عدد من المنافقين كان الرسول عليه السلام يعرفهم وقد جعل حذيفةَ بن اليمان عينا عليهم، وهؤلاء كانوا غير معروفين لعامة المسلمين. وكذلك وجود عدد من المنافقين الذين لا يعلمهم الرسول عليه السلام وذلك لقوله تعالى: "وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ" (101 – التوبة). وانتبه أن الآية الأخيرة هي التالية لأية الرِّضا عن المهاجرين والأنصار، مما يدل على العموم في آية الِّرضا والاستثناء في آية النفاق.

وكذلك في قول الرسول عليه السلام: أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ لَيُرْفَعَنَّ إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْكُمْ حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُ لِأُنَاوِلَهُمْ اخْتُلِجُوا دُونِي ، فَأَقُولُ : أَيْ رَبِّ أَصْحَابِي يَقُولُ : لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ (رواه البخاري).

ولهذا السبب نقول المعظم الأعظم. ومنه فإن عموم الذين صاحبوا الرسول عليه السلام متصفون بالعدالة الكاملة، ولكنهم محكومون بظاهر الأمر (الحسن حسن والسوء سوء). وبالتالي فإن الفرق بين الصحابة ومن جاء بعدهم من الرواة: أن الصحابة متصفون بالعدالة لكونهم صاحبوا الرسول عليه السلام، ثم ننظر إلى ظاهر الأمور،، وأما الرواة الآخرون فالعدالة يجب إثباتُها أولا؛ وذلك بالتحقق من تاريخهم وماذا قيل فيهم.

ومع كل ما سبق فإن هناك مجموعة من الصحابة عندهم "الكارت الأخضر"، وهؤلاء يكون الظاهر الحسن من أعمالهم حسنا والظاهر غير الحسن نُؤوله للحسن، وهؤلاء هم أهل بدر (والمبشرون بشكل صريح بالجنة)؛ وذلك للرواية المشهورة أن حاطبا بن أبي بلتعة قد أرسل كتابا مع جارية إلى قريش يُحذرهم فيها من نية الرسول عليه السلام لفتح مكة. وبعث رسول الله عليه السلام علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وأخذوا الكتاب واستدعى الرسول حاطبا وسأله عما فعل وعفا عنه. وفي رواية البخاري عن علي بن أبي طالب: "فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال إنه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله اطلع على من شهد بدرا فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم".

وهؤلاء لا يوجد استثناء فيهم (أي جميع أهل بدر عندهم هذا "الكارت الأخضر") وذلك لأن الاستثناءات السابقة كان لها أدلة على وجود الاستثناء، وأما في الحديث السابق فليس له أي استثناء. وللتأكيد فإن عبد الله بن أبي السرح كان قريبا من الرسول عليه السلام وكان من كتبة الوحي، ولكنه ارتد ورجع إلى قريش، وكان أحد الذين طُلِبَ قتلهم ولو تعلقوا بأستار الكعبة. ولم تشفع له كتابته للوحي ولكن الذي شفع له هو عثمان بن عفان. وأما حاطب بن ابي بلتعة فإن شهادته بدرا قد شفعت له أعماله.

والنقطة العامة التي أريد الوصول لها أن الصحابة يتصفون بالعدالة إلا إذا ظهر ما يُؤثر فيها. وهنا نأتي إلى موضوع الصحابي أبي هريرة، فهو لم يشهد بدرا ولم يكن من المهاجرين ولا الأنصار، وإنما هو من دوس في أطراف اليمن وأسلم هناك سنة 7 هجرية وانتقل إلى المدينة. ولا يوجد أي إشارة كافية تدل على جرحٍ في العدالة، وبالتالي فهو موصوف بالعدالة الكاملة، كما أنه مشهور بقوة الحفظ.

إلا أنه يجب الانتباه لأمرين في موضوع أبي هريرة: فأبو هريرة كان من أوائل من دَرَّسوا في حلقات العلم في المساجد، وفي الحلقات يتم بحث الكثير من الأمور، والظاهر أن دروسه كان فيها بعض الإرسال و"العبارات الاعتراضية" (كما هي طبيعة العرب في سرد القصص)؛ وخصوصا أن أبا هريرة قد صاحب كعب الأحبار وأخذ منه الكثير من القصص عن بني إسرائيل.

وبالنسبة للإرسال فقد روى مسلم عن أبي بكر [المخزومي] قال: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُصُّ يَقُولُ فِي قَصَصِهِ مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ جُنُبًا فَلَا يَصُمْ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ لِأَبِيهِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَانْطَلَقْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَسَأَلَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ذَلِكَ قَالَ فَكِلْتَاهُمَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ ثُمَّ يَصُومُ قَالَ فَانْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ مَرْوَانُ عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا ذَهَبْتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَرَدَدْتَ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ قَالَ فَجِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرُ ذَلِكَ كُلِّهِ قَالَ فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَهُمَا قَالَتَاهُ لَكَ قَالَ نَعَمْ قَالَ هُمَا أَعْلَمُ ثُمَّ رَدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ الْفَضْلِ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَرَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ قُلْتُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ أَقَالَتَا فِي رَمَضَانَ قَالَ كَذَلِكَ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ ثُمَّ يَصُومُ.

ونحن هنا لا نُكَذِّب الفضل بن عباس، وإنما ربما أخطأ أبو هريرة في فَهْمِ الموضوع من الفضل بن عباس.

وبالنسبة للعبارات الاعتراضية: فقد روى ابن كثير في البداية والنهاية (الجزء الثامن) عن الإمام مسلم في سند إلى بشر بن سعيد أنه قال: "اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحدثنا عن كعب الأحبار ثم يقوم فأسمع بعض ما كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي رواية يجعل ما قاله كعب عن رسول الله، وما قاله رسول الله عن كعب، فاتقوا الله وتحفظوا في الحديث".

وهناك رواية في البخاري: "قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غِنًى وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنْ الْيَدِ السُّفْلَى وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ تَقُولُ الْمَرْأَةُ إِمَّا أَنْ تُطْعِمَنِي وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَنِي وَيَقُولُ الْعَبْدُ أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي وَيَقُولُ الِابْنُ أَطْعِمْنِي إِلَى مَنْ تَدَعُنِي فَقَالُوا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا هَذَا مِنْ كِيسِ أَبِي هُرَيْرَةَ".

وفي رواية لمسلم: عن عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ "أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ أَلَا يُعْجِبُكَ أَبُو هُرَيْرَةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِ حُجْرَتِي يُحَدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْمِعُنِي ذَلِكَ وَكُنْتُ أُسَبِّحُ فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِيَ سُبْحَتِي وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ".

وقد شرح ابن حجر (في شرح الباري) جزئية "لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ" أن الرسول عليه السلام لم يكن "يُتَابِعُ الْحَدِيثَ اسْتِعْجَالًا بَعْضَهُ إِثْرَ بَعْضٍ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ عَلَى الْمُسْتَمِعِ".

ومن المفيد هنا ذكر مقولة ذكرها ابن كثير في البداية والنهاية (الجزء الثامن):

"وقال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: أبو هريرة كان يدلس – أي: يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله ﷺ ولا يميز هذا من هذا – ذكره ابن عساكر. وكان شعبة يشير بهذا إلى حديثه:

«من أصبح جنبا فلا صيام له» فإنه لما حوقق عليه قال: أخبرنيه مخبر ولم أسمعه من رسول الله ﷺ. وقال شريك: عن مغيرة، عن إبراهيم قال: كان أصحابنا يدعون من حديث أبي هريرة، وروى الأعمش عن إبراهيم قال: ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة. وقال الثوري: عن منصور، عن إبراهيم قال: كانوا يرون في أحاديث أبي هريرة شيئا، وما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة، إلا ما كان من حديث صفة جنة أو نار، أو حث على عمل صالح، أو نهي عن شرٍ جاء القرآن به. وقد انتصر ابن عساكر لأبي هريرة وردّ هذا الذي قاله إبراهيم النخعي. وقد قال ما قاله إبراهيم طائفة من الكوفيين، والجمهور على خلافهم".

ومن الضروري هنا التنبيه أن الإدلاس هنا بالمعنى الذي شرحناه في هذا الفصل، وهو يتعلق بشكل رئيسي بالعبارات الاعتراضية، وهي صفة لا تَجرح الراوي ولكنها قد تجرح الرواية. وهذه الصفة (الإرسال والعبارات الاعتراضية) كانت موجودة عند بعض التابعين الذين دَرَّسوا في حلقات العلم (كما شرحنا سابقا في هذا الفصل).

وبالتالي فإن المؤلف لا يَجرح عدالة أبي هريرة، فلا يوجد أي دليل يؤدي لذلك، ولكن توجد هنا صفة الإرسال والعبارات الاعتراضية، وبالتالي فالأولى عند التحقق من التعارضات أخذ هذا الأمر في الحسبان.

ومن الضروري هنا التنبيه أن المسلمين قد انتقلوا خلال عشر سنوات (وهي السنوات التي قضاها الرسول عليه السلام في المدينة) من أُمَّةٌ مشرذمة مُهلهلة إلى أُمَّة هي القطب الرئيسي في السياسة الدولية والحضارة البشرية. وعندما دخل المسلمون إلى ميدان السياسة الدولية فإنه كان عليهم جمع أمور كثيرة والتأصيل فيها، مثل: قواعد اللغة، الأحكام الفقهية، أصول القضاء، علم السند، إلخ. وقد بدأ هذا الأمر في عهد الصحابة، ولكنه تأصل في عهد تابعي التابعين. ولهذا نجد أن تابعي التابعين كانوا حريصين عندما ينقلون خبرا (حديثا نبويا أو واقعة تاريخية) أن يتم سرد السند المتعلق في هذا الخبر.

وهناك من يخاف أن يؤدي إدخال موضوع الإرسال والعبارات الاعتراضية في أحاديث أبي هريرة إلى ضرب الفقه الإسلامي؛ حيث إن جزءا كبيرا من الفقه الإسلامي يعتمد على أحاديث أبي هريرة. ولكن هذا الخوف ليس له أساس؛ فعموم الصحابة متصفون بالعدالة (أي أنهم ليسوا بحاجة لإثباتها)، ومن المتوقع للعدل من الصحابة عندما يروي حديثا سمعه عن آخر عن الرسول عليه السلام أن يكون هذا الآخر صحابي ثقة، وبالتالي فإن أرساليات أبي هريرة في عمومها تكون ذات ثقة. وكذلك فإن العبارات الاعتراضية التي يُمكن أنها اِلْتَبَسَت عند المستمع فإنه من الممكن استدراكها وتحديد مواضيعها بضرب الأحاديث بعضها ببعض. وبالتالي فإننا نقول إن المعظم من أحاديث أبي هريرة هي أحاديث ذات ثقة. ولكن عندما تظهر التعارضات بين أحاديث أبي هريرة والنصوص والوقائع الأخرى فهنا يجب الأخذ في الحسبان احتمالية الإرسال والعبارات الاعتراضية.